بدعم من ارتفاع أسعار البنزين

«الوطني»: نمو مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي 0.3 % على أساس شهري

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن المؤشر الرئيسي للتضخم في الولايات المتحدة استقر خلال يناير الماضي وذلك للشهر الثاني على التوالي. اذ ارتفع معدل التضخم الأساسي (الذي يستثني العوامل المتقلبة مثل تكاليف المواد الغذائية و الطاقة) بنسبة 1.4 % مقارنة بمستويات العام السابق على الرغم من أنه لم يتغير على أساس شهري. أما بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلك الأوسع نطاقاً فقد سجل نمواً بنسبة 0.3 % على أساس شهري على خلفية ارتفاع أسعار البنزين. ويتزامن صدور تلك البيانات مع تصاعد حدة الجدل بين الاقتصاديين فيما يتعلق بمسار التضخم في المستقبل. وعلى الرغم من ضعف البيانات نسبياً أكثر مما كان متوقعاً، إلا أنه من المتوقع أن يرتفع التضخم في الغالب خلال الأشهر المقبلة. إذ تشير التوقعات إلى قيام الكونجرس بإقرار حزمة تحفيز كبيرة أخرى، هذا إلى جانب زيادة الطلب في ظل تزايد حملات التلقيح ضد فيروس كوفيد19- بما يدعم هذه التوقعات.

وتتمحور المخاوف حول وتيرة ارتفاع التضخم. فإذا تم رفع معدلات الفائدة قريباً فسيؤدي ذلك إلى الاضرار بتقييمات الأسهم التي يتم تداولها حالياً بالقرب من أعلى مستوياتها القياسية نتيجة لخروج عائدات السندات من حلبة المنافسة. والأهم من ذلك، سترتفع تكلفة الدين بشكل كبير في الوقت الذي وصلت فيه الديون الأمريكية وعلى الصعيد العالمي إلى مستويات قياسية غير مسبوقة. وازداد عجز الميزانية الأمريكية (مدى ارتفاع الفارق بين ما تنفقه الحكومة مقارنة بالإيرادات السنوية) إلى 3.1 تريليون دولار في عام 2020. ولوضع ذلك الرقم في منظوره الصحيح، قبل الجائحة، كان من المتوقع أن يصل العجز في عام 2020 إلى 1.1 تريليون دولار. ويواصل المشرعون مناقشة حجم مشروع قانون التحفيز الطارئ لمواجهة تداعيات الجائحة، واقترح الرئيس جو بايدن خطة تحفيز بقيمة 1.9 تريليون دولار

باول يؤكد التزام «الفيدرالي» بدعم الاقتصاد «حتى يكتمل التعافي»

مما يثير مخاوف الاقتصاديين ممن يحذرون من أنها قد تؤدي إلى ارتفاع التضخم. ومن جهة أخرى، يجادل آخرون بأن هناك متسعاً كبيراً للحوافز المالية وأن مخاوف زيادة ضغوط الأسعار لا تعتبر مصدراً للقلق.

ومستقبلياً، قد تظهر بيانات التضخم مشوشة نتيجة للركود الذي أدى إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلك خلال مارس وأبريل ومايو من عام 2020. وعند حساب الأرقام السنوية هذا العام، يبدو أن وتيرة التضخم تسارعت على أساس سنوي مقارنة بالمعدلات المسجلة خلال تلك الأشهر الثلاثة.

مجلس الاحتياطي الفيدرالي

صرح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، جيروم باول، أن البنك المركزي سيواصل دعم الاقتصاد «حتى يكتمل الانتعاش». وفي حديثه إلى النادي الاقتصادي في نيويورك الأسبوع الماضي، قال باول: «يمكنك أن ترى نموا قويا في الإنفاق، وقد يكون هناك بعض الضغوط على الأسعار»، وأضاف: «أتوقع ألا تكون كبيرة ولا مستدامة. وسوف تطور ديناميكيات التضخم، إلا أنه من الصعب إثبات سبب تطورها فجأة في هذا الوضع الحالي.»

كما أعرب الاحتياطي الفيدرالي عن رغبته في ترك مستوى التضخم ليتجاوز المعدل مستهدف البالغ 2 % لفترة من الوقت – فيما يعد مؤشراً على أن صانعي السياسة سيتركون

اقتصاد المملكة المتحدة يشهد أكبر تباطؤ اقتصادي منذ ثلاثة قرون

مستوى الركود الناتج عن الجائحة يعد الأسوأ على مستوى الاقتصادات الكبرى

برامج التلقيح وتراجع حالات الإصابة بفيروس كوفيد- 19تعطي «بارقة أمل في نهاية النفق المظلم»

أسعار الفائدة بالقرب من الصفر لفترة من الزمن. ويلعب سوق العمل المتعثر أيضاً دوراً هاماً للغاية في تلك الاحداث، حيث سيؤدي استمرار ارتفاع البطالة إلى الحد من درجة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك.

سوق العمل

تستمر مطالبات البطالة في الانخفاض في ظل تراجع القيود المفروضة لاحتواء الجائحة وانتعاش النشاط الاقتصادي. إذ انخفضت بيانات مطالبات البطالة في الأسبوع الماضي بواقع 19 ألف لتصل إلى 793 ألف طلب – لتواصل بذلك تراجعها على مدى أربعة أسابيع متتالية. ودفع تحسن الأوضاع ببعض الولايات مثل كاليفورنيا ونيويورك إلى تخفيف القيود المفروضة سابقا على تناول الوجبات في المطاعم وغيرها من الأنشطة الداخلية الأخرى على وجه التحديد. إلا أنه ما تزال هناك بعض القطاعات الواقعة تحت الضغوط مثل الترفيه والضيافة. كما تستمر التحديات التي تهدد حوالي 10 ملايين أمريكي تقريبا من العاطلين عن العمل، إذ كشف التقرير الأخير لوزارة العمل عن إضافة 49 ألف وظيفة فقط في يناير مما يعبر عن صورة قاتمة لما يمكن توقعه فيما يتعلق بوتيرة التعافي.

وتتضمن حزمة الإغاثة التي اقترحها الرئيس جو بايدن تمديد مزايا البطالة الطارئة التي تم تقديمها في بداية الجائحة، والتي من المقرر أن تنتهي في مارس. وشدد رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول على أهمية «الصبر حيال سياسة نقدية تيسيريه» لدعم سوق العمل المتعثر. وأضاف أنه «لن يكون من السهل» على الاقتصاد الوصول إلى التوظيف الكامل وأننا ما زلنا «بعيدين جدا عن بلوغ سوق عمل قوي.»

ردة فعل الأسواق

أنهت الأسهم الأمريكية أسبوعاً إيجابياً آخر على نطاق واسع، حيث أنهى كل من مؤشري ستاندرد أند بورز 500 وداو جونز الصناعي تداولات الأسبوع على ارتفاع بنسبة 1.23 % و1.00 % على التوالي. وواصلت الأسهم ارتفاعاتها القياسية غير المسبوقة في ظل تشجيع حزم التحفيز القياسية للمستثمرين، هذا إلى جانب آمال تحسن الانتعاش الاقتصادي بوتيرة أسرع في ظل برامج اللقاحات. وانخفض الدولار الأسبوع الماضي، وتخطى الجنيه الإسترليني أمام الدولار الأمريكي مستوى 1.38 وصولا إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أبريل 2018.

وبالنظر إلى أصول الملاذ الآمن، واصل سعر الذهب تراجعه في ظل ارتفاع عائدات سندات الخزانة. إذ انخفض سعر معدن الملاذ الآمن بنسبة 2.4 % حتى الآن في فبراير بعد انخفاض بنسبة 2.7 % في يناير. وقد ارتبط هذا التراجع بالارتفاع الكبير الذي شهدته عائدات سندات الخزانة طويلة الأجل. ووصلت فجوة الفرق بين عائدات سندات الخزانة لأجل 30 عاما ونظيرتها ذات الاستحقاق لأجل خمس سنوات إلى أوسع نطاق يصل له منذ عام 2015، بينما وصل فارق العائد بين سندات الخزانة لأجل عامين ولأجل عشر سنوات إلى أوسع نطاق منذ عام 2017.

اقتصاد المملكة المتحدة

عانى اقتصاد المملكة المتحدة من أكبر تباطؤ اقتصادي يشهده منذ أكثر من ثلاثة قرون، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10 % تقريباً في عام 2020. وقد ساهم ذلك بصفة رئيسية في محو النمو الاقتصادي الذي حققته المملكة المتحدة بالكامل على مدار السنوات السبع الماضية مع عودة الاقتصاد الآن إلى حجمه المسجل في عام 2013. وعلى الرغم من أن تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 9.9 % جاء أقل حدة مما كان متوقعا، إلا أنه تجاوز الانهيار الاقتصادي الذي عاصرته المملكة المتحدة أثناء الكساد الكبير في عام 1921، مسجلاً أسوأ انخفاض سنوي منذ «الصقيع العظيم» في عام 1709. ويعتبر الركود الذي شهدته المملكة المتحدة ضمن الأسوأ على مستوى الاقتصادات الكبرى. فعلى سبيل المثال، صمدت ألمانيا بشكل أفضل بكثير، إذ تشير التقديرات المؤقتة إلى تسجيل الاقتصاد الألماني لمعدل انكماش بنسبة 5 % في عام 2020. ومن المتوقع أن ينكمش اقتصاد الاتحاد الأوروبي بنسبة 6.4 %، بينما كان أداء الولايات المتحدة أفضل، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5 %.

وعلى الصعيد الإيجابي، شهدت الأرقام الأولية للناتج المحلي الإجمالي زيادة بنسبة 1 % في الربع الرابع من عام 2020 مما يعطي بعض الإشارات الدالة على التحسن بعد النمو القياسي في الربع الثالث. إلا أنه على الرغم من ذلك، من المتوقع أن تؤدي عمليات الإغلاق المفروضة على المستوى الوطني في 5 يناير

الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة يعاني أسوأ تراجع منذ «الصقيع العظيم»

إلى الإضرار مرة أخرى بالاقتصاد في الربع الأول من عام 2021 ليعكس بذلك مسيرة النمو التي شهدها الربع الرابع من عام 2020. كما يساهم اضطراب التجارة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بعد انتهاء الفترة الانتقالية لانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوربي في 31 ديسمبر في زيادة الضغوط على النشاط الاقتصادي.

منطقة اليورو

من المتوقع أن يصل الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو إلى مستويات إنتاج ما قبل الجائحة أسرع مما كان متوقعاً في السابق، وفقا للمفوضية الأوروبية. وتشير التوقعات إلى أن اقتصاد الاتحاد الأوروبي ككل سيشهد نمواً بنسبة 3.7 % في عام 2021 و3.9 % في عام 2022 بعد انخفاض بنسبة 6.4 % العام الماضي. ومن المتوقع استئناف النمو في فصلي الربيع والصيف مع تقدم برامج التلقيح وتخفيف التدابير الاحترازية.

ووفقاً للتقرير، ستتمكن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من التعافي بصورة كامله في العام الحالي مثل لاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورج وبولندا. وفي ذات الوقت، لن يكون النمو في بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا وبلجيكا كافياً لتعويض الخسائر السابقة، ومن المحتمل أن ينتظر التحسن حتى عام 2022. وتؤدي البيانات التقديرية لدول أوروبا الجنوبية مثل إسبانيا واليونان وإيطاليا إلى توقعات تشير إلى أنه سيتعين على تلك الدول الانتظار لفترة أطول بعد تسجيلها لتراجعات بنسبة 11 % و10 % و 8.8 % على التوالي في عام 2020. وبالنظر إلى معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي، من المقرر أن يرتفع الرقم من 0.3 % في عام 2020 إلى 1.4 % في عام 2021، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 1.3 % في عام 2022. وعلى الرغم من أن المخاطر المحيطة بتلك التوقعات تعتبر أكثر توازناً إلا أنها ما تزال تعتمد بشكل كبير على تطور الجائحة ونجاح برامج التلقيح.

«بيت.كوم»: وظيفة «مدير المبيعات» تتصدر قائمة «الأكثر بحثاً» في الخليج

كشف مؤشر فرص عمل الشرق الأوسط الذي أجراه مؤخراً بيت.كوم، أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، بالتعاون مع يوجوف، المنظمة الرائدة المتخصصة بأبحاث السوق، أن مناصب مدير المبيعات (17٪)، وتنفيذي المبيعات (16٪)، والمحاسب (13٪) تتصدر قائمة الوظائف التي يبحث عنها أصحاب العمل في دول الخليج خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. ومن المثير للاهتمام أن معظم الشركات في المنطقة تبحث عن مهارات تواصل جيدة في اللغتين الإنجليزية والعربية (64٪) ومهارات قيادية (42٪).

يتم إصدار هذا المؤشر مرتين سنوياً وهو عبارة عن دراسة متعمقة تهدف إلى قياس توفر الوظائف واتجاهات التوظيف السائدة. كما يسلّط الضوء على توّجهات سوق العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة المهارات والمؤهلات الأكثر طلباً.

اتجاهات التوظيف في دول الخليج

تبدو التوقعات واعدة للباحثين عن عمل في دول الخليج، حيث صرحت الشركات في المنطقة (68٪) عن نيتها في التوظيف خلال العام الجاري.

وقد أظهرت قطاعات النفط/الغاز/البتروكيماويات (76٪) والإعلانات/التسويق/العلاقات العامة (73٪) والهندسة/التصميم (72٪) أعلى احتمالية للتوظيف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال هذا العام.

كما تبدو التوقعات إيجابية للباحثين عن عمل على المدى القصير أيضاً، مع تصدر قطاع الإعلانات/التسويق/العلاقات العامة (70٪) قائمة القطاعات الأعلى احتمالية للتوظيف خلال الثلاثة أشهر القادمة، يليه قطاع التصنيع (64٪) والرعاية الصحية/الخدمات الطبية (57٪).

وقالت عُلا حداد، المديرة الإدارية للموارد البشرية في بيت.كوم: «تستمر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التطور نتيجة للتغييرات الهائلة التي أحدثتها جائحة كورونا، حيث أثر ذلك بشكل واضح على فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية والمستويات المهنية. ويتيح لنا مؤشر فرص العمل إمكانية تتبع اتجاهات التوظيف والمهارات المطلوبة مرتين في السنة، بهدف تمكين الباحثين عن عمل من تطوير مهاراتهم وفقاً لمتطلبات أصحاب العمل، ومساعدة الشركات على جذب أفضل الكفاءات.»

عُلا حداد

المهارات والوظائف والمؤهلات الأكاديمية الأكثر طلبا

ستقوم غالبية الشركات في دول الخليج بتوفير وظائف للمستويات المبتدئة، بحيث يرتفع الطلب على التنفيذي المبتدئ (49٪). أما بالنسبة للأدوار الوظيفية المحددة، فقد برز مدير المبيعات (17٪)، وتنفيذي المبيعات (16٪)، والمحاسب (13٪) كأهم الأدوار التي يبحث عنها أصحاب العمل في المنطقة.

كما صرح حوالي 4 من 10 أصحاب عمل (39٪) أنهم يبحثون عن مرشحين يتمتعون بمهارات إدارية، في حين يبحث 31٪ عن مرشحين يتمتعون بمهارات البيع والتسويق، بينما قال 29٪ أنهم يبحثون عن مرشحين من ذوي الخبرة الإدارية المتوسطة. كما برزت مهارات التواصل الجيدة في اللغتين الإنجليزية والعربية (64٪)، والمهارات القيادية (42٪)، بالإضافة إلى القدرة على العمل ضمن فريق (39٪) كأكثر المهارات المطلوبة في المنطقة. وتعتبر شهادات الهندسة (27٪) وإدارة الأعمال (26٪) والتجارة (17٪) المؤهلات الأكاديمية الأكثر طلباً من قبل أصحاب العمل في دول الخليج.

القطاعات الأكثر جاذبية للكفاءات

برزت قطاعات تكنولوجيا المعلومات/الإنترنت/التجارة الإلكترونية (29٪)، والرعاية الصحية/الخدمات الطبية (28٪) كأكثر القطاعات جذباً للكفاءات في دول الخليج، تليها الإعلانات/التسويق/العلاقات العامة (27٪). من جهته، قال ظافر شاه، مدير الأبحاث في يوجوف: «يقدم لنا مؤشر فرص العمل لمحة عامة عن اتجاهات السوق الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يعد دليلاً مفيداً للباحثين عن عمل كونه يساعدهم في اكتشاف مدى توافر الوظائف في المنطقة وأكثر المهارات طلباً. أما بالنسبة لأصحاب العمل والمدراء، يوفّر لهم هذا الاستبيان العديد من النتائج والتوقعات المرتبطة بسوق العمل على مستوى المنطقة.»

تم جمع بيانات مؤشر فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر الانترنت خلال الفترة الممتدة ما بين 10 ديسمبر 2020 وحتى 10 يناير 2021، بمشاركة 920 شخصاً من الإمارات، والسعودية، والكويت، وعُمان، وقطر، والبحرين، ولبنان، والأردن، والعراق، وفلسطين، وسوريا، ومصر، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، والسودان، وغيرها.

«باركليز»: سوق اللحوم البديلة سيصل 140 مليار دولار بحلول 2029

بنك باركليز

مع انتشار فيروس كورونا حول العام وتزايد الوعي العام حول الحفاظ على البيئة وتخفيف هدر الموارد الطبيعية، بات المستهلكون يريدون معرفة المزيد عن بدائل التكنولوجيا الغذائية، فيما أبدى عدد كبير من المستثمرين تشجيعهم لأسهم الشركات المنتجة للبروتينات النباتية مثل Beyond Meat التي ارتفع سهمها بأكثر من 65% العام الماضي.

وتوجه المستثمرون العام الماضي إلى صناديق رأس المال المخاطر التي تركز على الشركات المنتجة للبروتينات النباتية، ليضخوا أكثر من 18 مليار دولار. وتشير توقعات بنك باركليز إلى أن استهلاك اللحوم البديلة سيصل إلى 140 مليار دولار بحلول عام 2029.

ولقد شجع استمرار نمو الطلب على منتجات البروتينات النباتية عددا كبيرا من سلاسل المطاعم والشركات لتغيير اتجاههم، إذ قامت مؤخرا كل من Beyond Meat و PepsiCo بتكوين مشروع مشترك لبيع الوجبات الخفيفة والمشروبات النباتية الجديدة، فيما أعلنت Mc Donalds أنها ستبدأ هذا العام بتقديم وجبات مصنوعة من بروتينات نباتية.

من جانبه، شجع رجل الأعمال الأميركي ومؤسس شركة أمازون Jeff Bezos بعد استقالته من الشركة بالاستثمار في الشركات القائمة على إنتاج البروتينات النباتية وذلك بهدف المحافظة على البيئة، علما أنه قام بضخ 30 مليون دولار في شركة NotCo الأميركية والتي تنتج المايونيز النباتي.